

المختلفة المقدمة في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي
الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة ، وان يرفع الى المجلس في موعد لا يتجاوز
دورته الرابعة والعشرين تقريراً لاتخاذ التدابير اللازمة .

الجلسة العامة ٦٥٦
٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٧

١٠٢٧ (دورة ١١) - انماء التعاون الاقتصادي الدولي وتوسيع نطاق التجارة
الدولية

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ ازدياد الانتاج والتبادل التجاري في العالم منذ الحرب العالمية
الثانية ،

وان تدرك الحاجة الى مواصلة الجهود لتخفيف ازالة العقبات التي تعترض
التجارة الدولية ولتشجيع توسيع نطاقها على اساس متعدد الاطراف ،

وان ترى ان ازدياد التقدم في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي ذي المنفعة
المتبادلة ، ولاسيما التوسع المتواصل في التجارة الدولية سوف يسهمان في توسيع نطاق
اقتصاديات جميع البلدان ،

وان ترى بوجه خاص ان التبادل التجاري الدولي على مستوى عال وثابت
أمر ضروري للانماء الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ، ولاسيما
بالنسبة الى تلك البلدان التي تعتمد الى حد كبير في حصيلتها من القطع الاجنبي
على تصدير سلعة أو بضعة اساسية ،

وان تدرك ان الهيئات والاتفاقات الدولية القائمة والمعنية بالتجارة الدولية ،
تؤلف اطارا للنظر الفعال في المشكلات التجارية والترتيبات المتعلقة بالمدفوعات
وما يتصل بذلك من المشاكل الاقتصادية ذات الاهمية المشتركة ، وتقوم باعمال قيمة
في هذا الميدان ،

وان تدرك كذلك الرغبة في تفادي ما ينتج عن ازدواج وظائف وأعمال المنظمات
القائمة العاملة في ميدان التجارة الدولية ، من تبديد في الموارد واضعاف للمنظمات

المذكورة ،

١- تحت حكومات الدول الاعضاء على مواصلة جهودها لتخفيف الحواجز القائمة في سبيل التجارة الدولية بطريقة مرضية للجميع بقصد توسيع نطاق هذه التجارة باقصى سرعة ممكنة ، وتحثها بوجه خاص على ما يلي :

(أ) أن تواصل العمل على تحقيق هذه الغاية عن طريق المنظمات الدولية التي تعمل بنجاح على توسيع نطاق التجارة الدولية ، وان تستمر في الانتفاع بالخدمات التي تعرضها عليها هذه المنظمات في ميدان التجارة ،

(ب) أن تخفف أو تزيل القيود وانواع التمييز المفروضة على التجارة والمدفوعات حالما يسمح بذلك ميزان مدفوعاتها ومركز احتياطياتها ، مع المراعاة الحقة للمشكلات الخاصة الناجمة عن حاجات الانماء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد القليل التقدم ،

(ج) ان تراعي حق المراعاة ، في تطبيق سياساتها التجارية ، امكان تأثيرها الضار في اقتصاديات البلدان الاخرى ، ولاسيما البلدان التي تعتمد على تصدير عدد قليل نسبيا من السلع الاساسية ،

(د) ان تتبع سياسات داخلية اقتصادية ونقدية وضريبية ترفع مستوى الانتاج والتوظيف والاستثمار ، مراعية علاقة مثل هذه السياسات الداخلية بامكانيات توسيع نطاق التجارة العالمية ،

٢- وتؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦١٤ (دورة ٢٢) المتخذ في ٩ آب (اغسطس) ١٩٥٦ وتلتزم من المجلس أن يستمر في توجيه عناية خاصة الى التطورات الحاصلة في ميدان التجارة الدولية ،

٣- وتتطلع باهتمام الى انشاء منظمة التعاون التجاري وتحت الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء الوكالات المتخصصة على العمل في سبيل اقرار الاتفاق الخاص بانشاء منظمة التعاون التجاري .

الجلسة العامة ٦٥٦

٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٧